

المتابعات ولا يبيح به على انفراد الثالث ان رقيات الزاوي
 الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل يكتبونها
 تميز اهل الحديث والافتان بعض ذلك بين بعض وذلك سهل
 عليهم معروف عندهم ويهدى الخبيثان النورى رحمه الله حين
 نهى عن الرواية عن الكلبي فقيل له انت تروى عنه فقال انا اعلم
 صدقه من كذب الزابع قد يروون عنهم اخذت الترفيع
 والزهد وفضائل الاعمال والقبض والخلاص والزهد ومكارم
 الاخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالتحلال والحرام وشاير الاحكام
 وهذا الضرب من الحديث يجوز عند اهل الحديث وغيرهم للشافعي
 فيه ورواية ماسوى الموضوع منه والعلة به لان اصول ذلك صحيحة
 مقررة في الشرع معروفة عند اهله وعلى كل حال فان الامة لا يروون
 عن الضعفاء شيئا يحتجون به على انفراد في الاحكام ولما هذا ائمة
 لا يفعلها امام من ائمة الحديث ولا يحقق من غيرهم من العلماء
 واما فعل كثيرين من الفقهاء اكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس
 بصواب بل قبيح جدا وذلك لانه ان كان يعرف ضعفه لم يجعل له
 ان يبيح بوقافهم منفقون على انه لا يبيح بالضعيف في الاحكام وان
 كان لا يعرف ضعفه لم يجعل له ان يبيح على الاحتجاج به من غير
 بحث عنه بالفتيش عند ان كان غارفا او بسوا اهل العلم به ان لم يكن
 غارفا والله اعلم الشيعة الرابعة في بيان اصناف الكاذبين في
 الحديث وحكمهم وقد نقيها التامضي عن ابن رحمه الله فقال الكاذب
 من بان احدهما من عرفوا بالكذب في حديث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهم انواع منهم من ينسج عليه ما لم يقله اصلا اما تراغبا
 واستحفا فاما لزيادة واشباههم من لم يرجع للدين وقتارا
 واما حسبه من عهدهم وتدينه كجيلة السيد بن الذين وضعوا الاثبات
 في الضعفاء والزغاب واما اغرابا وسمه كمنسفة الحديث

واما تضعيفا واحتجاجا كدعاة المسدعة ومنسجعي المذاهب واما
 اتباعا لهوى اهل الدنيا فيما ارادوه وطلت العدولهم فيما اتوه وقد
 فعين جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند اهل الصفة وعلم الرجال
 ومنهم من لا يصح متن الحديث ولكن ربما وضع المتن الضعيف
 اسنادا صحيحا مشهورا ومنهم من يقبل الاسانيد او يزيد فيها ويتعد
 ذلك اما للاعزاب على غيرهم واما لمن وقع البخل له عن نفسه ومنهم من
 يكذب في حديثي سماع ما لم يسمع ولقامن لم يلق ويتحدث باخبارهم
 الصحيحة عنهم ومنهم من يعد الى كلام الصحابة وغيرهم وحكم
 العرب والحكماء فينسبها الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يظلم
 كذا بون متروكوا الحديث وكذلك من يجاسر بالحديث بما لم يحمق
 ولم ينسطه وهو شاك فيه فلا يتحدث عن هولاء ولا يتكلم ما حدثوا
 به ولو لم يقع منهم ما جازوا به الامم والحق كشاهد الزور اذا تعد
 ذلك سقطت شهادته واختلاف هل تقبل روايته في المستقبل اذا
 ظهرت توبته قلت الحنابلة الاظهر يقول توبته كثير من اهل الصنف
 وجه من ردها انما وان حسنت توبته التعليل وتكظيم العقوبة
 في هذا الكذب والمباغض في الزجر عنه كما قال صلى الله عليه وسلم
 ان كذبا على ليس ككذب على احد قال القاضى والضرب الثاني من لا
 يشجيز شيئا من هذا كله في الحديث ولكنه يكذب في حديث الناس
 قد عرف بذلك فهذا ايضا لا يقبل روايته ولا شهادته وتنتفعه
 التوبة ويرجع الى القبول فاما من يبد منه القليل من الكذب
 ولم يعرف به فلا يقطع بجرمه بمثله لاعتقال العلط عليه والوهم
 وان اعترف بتعد ذلك المرق الواضح ما لم يضر به مسلما فلا يجرح
 بهذا وان كانت مضمومة لسدورها ولا بها لا يلقى بالكبار الموقبات
 ولانه اكثر الناس قل نالهمون من موافقات بعض الهبات وكذلك
 لا يستقطط كذب فيها هو من باب التعريض والعلق في القول اذ ليس

قلنا